المعارضة العراقية

بين الديمقراطية والوصاية السياسية

ان الطبيعة الفردية واللاديمقراطية للحكم القائم في العراق منعت امكانيات العمل السياسي الديمقراطي في الداخل، كما ادت الى ملاحقة واضطهاد العاملين في المعارضة السياسية في الخارج. واستخدم النظام شتى الاساليب من اجل كبت صوت المعارضة ومنع قيام تنظيماتها.

كان هناك، إبان الخميسنات والستينات، عددا من الدول العربية، وبالتحديد لبنان ومصر، تسمحان بلجوء المعارضة من البلدان العربية الاخرى اليها دون ان تفترض او تطالب تلك القوى و الافراد بالتبعية للسلطة السياسية السائدة. فكثير من القوى والشخصيات العراقية وجدت ابان تلك الفترة الملجأ السياسي في بيروت او القاهرة. اما اللجوء الى خارج حدود العالم العربي فكان في الواقع محصوراً بالعناصر الشيوعية التي لجأت الى موسكو وعواصم اوربا الاشتراكية انذاك التي تربطها بها علاقات ايديولوجية .

شهد العقدان الاخيران تغيراً كبيراً في طبيعة معظم النظم العربية، خاصة العقائدية منها، حيث ضُيقت مساحة الحرية وبات كبتها ومنع التنظيمات السياسية نهجاً ثابتاً لتلك الدول. وعملت تلك النظم العربية الدكتاتورية على التصدير المتبادل للمعارضة، فالقوى المعارضة للنظام السوري تلجأ الى العراق المعادي للنظام السوري والعكس صحيح. وفي مثل هذه الظروف وجدت المعارضة نفسها تتحول، نتيجة طبيعة هذه الانظمة وبسبب الظروف الحياتية والاقتصادية، الى سلعة تستغلها الاجهزة الاستخبارية لتلك الدول في صراعها مع بعضها البعض. واصبحت القناة الرسمية للصلة بين المعارضة المهجرة والدولة المضيفة هي دوائر المخابرات. ان فاقد الشيء لا يعطيه، وعليه فان النظام الدكتاتوري في اي قطر عربي لا يمكن ان يمنح او يسمح للاجئين ما يمنعه عن ابناء بلده، بل ان غالباً ما يستغل هؤلاء كاداة استخبارية او اعلامية لخدمة النظام المضيف; الامر الذي افقد هؤلاء الاشخاص او التنظيمات الكثير من عطف المواطن العادي في ذلك البلد المضيف. واصبح حال السياسي العربي اللاجىء في بلد عربي آخر كحال المستجير بالنار من الرمضاء.

ومع ذلك قامت تنظيمات سياسية عراقية في الخارج، وبالذات في سوريا وايران، ذات طابع ديني او علماني. وليس مستغرباً ان تصبح بناء على ذلك طهران ملجأ للاحزاب الاسلامية الشيعية العراقية، بينما احتضنت دمشق احزاباً عراقية علمانية وقومية عربية . ومع كل احترامنا لهذه الاحزاب فان الظروف الموضوعية التي تعيش فيها حدت من حركتها وجعلتها تخضع بدرجة او باخرى لقيود وشروط النظام الذي لجأت اليه. وهذا يفسر لنا مشاعر الاحباط والمرارة التي نلمسها عند الكثيرين من العراقيين السياسين اللاجئيين في البلدين.

ان هذه الحقيقة هي التي دفعت بالكثير من العناصر المعارضة للنظام العراقي الى اللجوء الى الغرب حتى بات عدد العراقيين اللاجئيين في الدول الاسكندنافية واوربا الغربية عموماً يشكلون وجوداً بشرياً عراقياً كبير قد يزيد عن نصف مليون فرد. ومع ذلك نجد ان هذه المجموعات البشرية فشلت في خلق تنظيمات سياسية تعبىء قدراتها الواسعة في حركة سياسية منظمة ذات منطلقات وطنية مستقلة دون تبعية لدولة او اخرى عربية كانت ام غير عربية تمكنها من طرح نفسها كبديل شرعي للنظام العراقي القائم.

قد يقال : ما هو سبب عدم عمل هذه القوى ما دامت هي متواجدة في بيئة تسمح لها بحرية العمل ؟ سؤال مهم و الاجابة عنه تتطلب صراحة حقيقية ومواجهة مع النفس. واذكر في هذا الصدد بعض هذه العوامل :

1- ان سياسة الملاحقة واضطهاد الاقرباء في الداخل، اضافة الى تعرض العراقي للحرمان من وثائق السفر والجنسية، وبالتالي مصادرة امواله ورزق اهله واقربائه في الداخل شكلت اداة ارهاب فاعلة حتى بالنسبة الى المقيم في اوربا.

2- عمل النظام، وساهمت القوي الحزبية المعارضة دون قصد عن طريق التهويل، في خلق جو من الشك والخوف بين العراقيين ادى الى شل امكانية العمل العلني.

3- معاناة معظم العراقيين في اوربا وانشغالهم في توفير لقمة العيش وتدبير امورهم الحياتية. وفي هذا المجال لم تتكاتف القوى الحزبية والمستقلة العراقية المختلفة في دعم افرادها المحتاجين.

4- شعور المواطن العراقي بالاحباط نتيجة نهج احزاب المعارضة العراقية المتصارعة مع بعضها البعض، حتي بات الحزب الواحد يتفرع الى احزاب واليوم نسمع عن وجود ستة احزاب اسلامية شيعية واخرين سنيين، أضافة الى ستة احزاب كردية وعدد غير معروف من احزاب علمانية وقومية عربية. ليس هناك اي عيب في تعدد الاحزاب بل ان التعددية شرط اساسي لنجاح التجربة الديمقراطية ولكن العيب في تشرذم الاحزاب المعارضة لتصبح مجرد واجهات لدكاكين سياسية مشكوك في استقلاليتها. ان فشل هذه الاحزاب في التعاون والتنسيق حتى على مستوى الحد الادنى تؤكد عجز هذه التنظيمات ان لم نقل فقدانها للوضوح السياسي واحيانا الارادة الحرة المستقلة.

5- اثبتت التجربة السياسية في اوربا حيث تأصلت الممارسة الديمقراطية ان نجاح هذه التجربة ارتبط بنمو طبقة متوسطة لها مصلحة في الاستقرار والنمو. وبقدر توسع قاعدة هذه الطبقة اتسعت الضمانات الديمقراطية. الا انه من المؤسف ان الطبقة الوسطى العراقية التي نمت في الاربعينات لم يتح لها الاستقرار بسبب الاضطراب السياسي واضطرار الكثير من ابناءها الى الهرب نتيجة الخوف وفقدان المناخ الاقتصادي والسياسي المناسب. ان افراد هذه الطبقة، اضافة الى المهنيين والمثقفين العراقيين في الخارج مهيئون ولهم المصلحة في تواصل المسيرة الديمقراطية، إلا انه

مع ذلك فشلت تلك الفئات في التصدي لمسؤولية العمل الديمقراطي العراقي رغم امتلاكها الاستقلال المالي الذي يبعدها عن مخاطر اغراءات التبعية المالية لدولة او ولاية جهة اجنبية.

6- ان التصعيد المستمر في الممارسة الطائفية على صعيد الحكم من جهة وبعض الافراد والقوى المعارضة من جهة اخرى، اسهم بشكل فعال في اجهاض محاولات وحدة المعارضة العراقية، وقد فشلت الاحزاب في معالجة الازمة الطائفية بما يحمي الوحدة الوطنية ويكرس العمل الوطني الجبهوي الموحد.

كل هذه الاسباب اضافة الى عوامل اخرى تفسر لنا محنة المعارضة العراقية في خارج الوطن. وخير دليل على هذه المحنة هو فشلها في التصدي بموقف واضح وموحد تجاه الخطر الذي يهدد مصير بلدنا كوطن وشعب من الدمار الكامل.

ان العراق يستحق الكثير من ابنائه في الخارج، وقد تعرض اهلنا للدمار من قبل اضخم ماكنة عسكرية في العصر الحديث ويجب ان نميز بين معارضتنا لصدام وقداسة الوطن.ولا يجوز بحجة معارضة صدام ان نسكت على تدمير العراق. واذا كان بعض الافراد والقوى والاحزاب تراهن على طائرات واساطيل دول اجنبية للوصول الى السلطة في العراق فان مسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا تعريتها والتصدي لها. ان مثل هذه القوى التي ترتبط مصالحها بدول اجنبية لا مصلحة لها بالديمقراطية او استقلال الوطن.

ان غزو الكويت عمل مرفوض، ولكن لا يجوز ان يتم انقاذ الكويت عن طريق تدمير العراق وتقتيل شعبه، والجميع يعرف ان قرار غزو الكويت لم يتم بمشيئة شعب العراق المضطهد بل قرار يتحمل مسؤولته فرد واحد. لقد توافرت اساليب مختلفة الى التوصل لانسحاب صدام من الكويت وبدون شك إن المقاطعة والحصار الاقتصادي يكونان اداة فاعلة، ولا يمكن ان يبرر اي عربي ناهيكم العراقي تحطيم العراق واللجوء الى الحرب من قبل تحالف تقوده امريكا لتحرير الكويت بحجة ان المقاطعة والحصار الاقتصادي يحتاجان الي وقت اطول. ومتى اصبح ضيق الصدر مبرراً لدمار شعب وتحطيم وطن.

ان غياب الموقف الوطني العراقي المستقل الارادة والمعبر عن هموم ومشاعر اهلنا في الداخل يعطي للقوة الغازية بقيادة امريكا فرصة فرض النظام البديل على العراق وبذلك نخرج من نظام عبودية الحاكم الفرد الى عبودية الاستعمار الجديد. اما الاحتمال الاخر في غياب الموقف الوطني الديمقراطي العراقي فهو ترك العراق لقمة سائغة يتقاسمها الجيران.

انها كلمة صريحة ومخلصة للعناصر والاحزاب للقوى العراقية الديمقراطية المعارضة ان تبادر الى تاكيد ارادتها المستقلة الحرة وتعلن عن مطالبتها بانسحاب القوات الامريكية من العراق واطلاق الحريات للشعب العراقي والكويتي لاختيار نظام الحكم الذي يرتأنه، بعيداً عن حراب القوات الاجنبية التي يجب ان تنسحب تماماً.

(القدس العربي، لندن 11 آذار 1991)